التقرير اليومي

٢٠٠٧/٨/١٣

مختارات من الصحف ومراكز الدراسات الدولية

نهاية نشر الديمقراطية (الجزء الثاني)

بقلم إيلان برمان؛ مجلة الشؤون الأمنية الدولية

الخيارات الحقيقية

أما التحدي الثالث الذي يواجه صناع السياسة الأميركيين فهي المهمة العسيرة لبناء القدرة السياسية. فلأجل أن تزدهر وتتقدم الديمقراطية بثبات في أرض الشرق الأوسط غير المضيافة والعدائية، تاريخياً، فإنّ على الشارعين العربي والإسلامي أن يعيا ويدركا بأن لديهما خيارات حقيقية بشأن من الذي يحكمهم وما هو الشكل الذي ستتخذه تلك الحكومة، تماماً.

من حيث المبدأ، أدركت الولايات المتّحدة الحاجة إلى حقن أصوات جديدة في الجدل السياسي الشرق أوسطي. ففي خطابها العلني، أكدت إدارة بوش، تكراراً، على أهمية الإصلاحيين وكذلك عمليات التقدم السياسي لجهة خلق نظام جديد أكثر تعددية في المنطقة. أما عملانياً على كل حال، فلم تشهد السنوات الخمس الماضية إلا إستثماراً ضئيلاً في هذا النوع من النظام من جانب الولايات المتّحدة.

وتعتبر الأحداث الأخيرة في الأراضي الفلسطينية رمز لهذا الفشل. فالولايات المتّحدة وحلفائها صعقتهم المفاجأة عندما إكتسحت حركة حماس الراديكالية، بتحول مفاجئ وفظ، السلطة الفلسطينية في أوائل العام ٢٠٠٦، ولم يكن يجب أن يحصل ذلك. فعندما ذهب الفلسطينيون للإقتراع في الضفة الغربية وقطاع غزة في كانون الثاني في ٢٠٠٦، لم يكن أمامهم سوى خيارين فقط؛ منظمة فتح التي يُعتبر محمود عباس من صلبها، أو حركة حماس الإسلامية المعارضة لفتح. ولم يكن من الصعب إتخاذ القرار.

فبعد كل شيء، تمتعت فتح بإحتكاره عملي للسلطة في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عودة ياسر عرفات الى الأراضي الفلسطينية في العام ١٩٩٤. وشهدت الــ ١٢ سنة التالية مأسسة وتوسع النشاطات السياسية والمحاباة في إدارة الحكومة، الفساد والتسلط اللذان ميزا ممارسات منظمة التحرير الفلسطينية– ، وكلها أمور نُفذت على حساب الفلسطينيين العاديين.

في هذه الأثناء، خطت حماس خطوتها لملء الفراغ الذي تركه نظام عرفات الوضيع، حيث عملت على توسيع دورها في الخدمات التعليمية والطبية والإجتماعية الفلسطينية. وفي خلال العملية، موضعت نفسها كبديل سياسي قابل للحياة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وبذلك، وعندما حان الوقت للفلسطينيين كي يختاروا، تجنب هؤلاء، بثبات، العلمانية الفاسدة التي سرقتهم، وذلك لصالح حكومة إسلامية أملوا بأن لن تقوم بما قامت به الأولى.

أما رادار واشنطن فلم يلتقط أياً من هذه الأمور. ففي السباق نحو الإنتخابات الفلسطيني، كان المسؤولون الأميركيون سريعين بالتعبير عن دعمهم لحكومة محمود عباس المحاصرة، تماماً كما كانوا سريعين بالتحذير من العواقب الدولية الوخيمة، بدءاً من النبذ والمقاطعة، وصولاً الى قطع المساعدات المالية لو تم إنتخاب حماس. فهم، على كل حال، لم يكرسوا طاقاتهم لإجبار فتح على تنفيذ أي نوع من أنواع من الإجراءات المحلية لمكافحة الفساد، التي ربما كانت لتدعم شعبيتهم الداخلية المتضائلة والضعيفة. ولم تقم الولايات المتّحدة لا بصرف الوقت ولا الجهد الضروريَيْن لرعاية منافسة سياسية جادة كانت لتؤدي إلى التخلص من جاذبية حماس– أو حتى تخفيفها. وبسبب فشلها بالقيام بذلك، أخذت واشنطن، من دون قصد، دور القابلة القانونية وساعدت في ولادة حركة إسلامية راديكالية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

شراكة إنتقائية

رابعاً، عندما تختار واشنطن فعلاً تعزيز مبادئ الديمقراطية في الخارج، عليها أن تكون قادرة على التمييز أين ومتى تفعل ذلك. فلكي تكون المساعدة الديمقراطية حكيمة وقابلة للثبات والإستمرار، فإنها بحاجة لأن توزن بحصافة وحكمة ضد أولويات سياسية ضاغطة وملحة أخرى تشمل الدولة أو الدول موضع التساؤل.

وعلى كل حال، وحتى الآن، كان العكس هو الصحيح غالباً، ولا مكان يثبت ذلك أكثر من موسكو. فمنذ التعاون الأول في الحرب على الإرهاب، تدهورت العلاقات بين موسكو وواشنطن لتصل الى إتهامات متبادلة وخلاف حول ممارسات روسيا المحلية. فبحسب ما سبق وأشار نائب الرئيس ديك تشيني في ملاحظة له في مؤتمر "فيلينس" في أيار ٢٠٠٦، في روسيا: "إنّ المعارضين للإصلاح يسعون لقلب مكاسب العقد الماضي. فقد قامت الحكومة في مجالات المجتمع الأهلي العديدة– من الدين والإعلام الإخباري، الى جماعات المؤيدين والأحزاب السياسية– بوضع القيود على حقوق شعبها، بشكل غير عادل أو صحيح". وإنتهى تشيني الى القول بأنّ "روسيا أمامها خيار، وليس هناك شك بأنّ العودة للإصلاح الديمقراطي في روسيا سيولد نجاحاً أكبر للشعب وإحتراماً أكثر وسط الدول المماثلة".

إنّ هواجس تشيني في محلها بالتأكيد، لكنها ليست فريدة. فعلى مدى العامين الماضيَيْن، رفعت جوقة متزايدة، من رجال الدولة والسياسيين، هواجسها بشأن الطبيعة الفاشستية،القمعية، وغير الممثلة لروسيا– فلاديمير بوتين. لكن بما يتعلق بالمستقبل المنظور، ليس لدى الولايات المتّحدة القدرة، أوالميل، للقيام بتعزيز العمليات الديمقراطية، بشكل هجومي، داخل روسيا الفيدرالية. فهي بحاجة ملحة، على كل حال، لمساعدة موسكو ودعمها لحل عدد من القضايا الدولية الضاغطة، على رأسها الأزمتين النوويتين لكوريا الشمالية وإيران. ومن غير المرجح كثيراً أن يكون تعاوناً كهذا وشيكاً من حكومة قامت الولايات المتّحدة بذمها وتشويهها دولياً بسبب سياستها الداخلية المثيرة للتساؤل.

وبمعنى آخر، وعندما يكون الموضوع متعلقاً بنشر الديمقراطية، على واشنطن أن تلتقط وتختار معاركها. وإذا لم تفعل ذلك، فإنها تخاطر بإبعاد شركائها المحتملين فيمل يخص عدداً من جبهاتها السياسية الخارجية– ما يجعل مسألة تحقيق أهدافها الإستراتيجية كلها أمراً أكثر صعوبة.

التحدي الإيراني

أما التهديد الوشيك، أكثر من غيره، لجهود تعزيز الديمقراطية الأميركية في الشرق الأوسط فمنبعث من الجمهورية الإسلامية الإيرانية. إذ أنّ مواصلة النظام الإيراني لبرنامجه وعزمه الحصول على القدرة النووية، وعجز الغرب الظاهر في وقف هذه المسيرة الذرية بدأ يؤثر ويتردد صداه في كل المنطقة. فهناك قول مأثور هو "المد العالي يرفع كل الزوارق"، وقد أدت نجاحات إيران الى تشجيع الفئات الشيعية في المنطقة، الذين يتطلعون الآن، أكثر من أي وقت مضى، الى طهران للحصول على الدعم الإستراتيجي والإرشاد الديني.

وكانت حرب صيف ٢٠٠٦، التي بدأها حزب الله، دلالة أولى ومبكرة على هذا التوجه. ومنذ ذلك الحين، كانت هناك دلالات أخرى، من بينها إمساك الأقلية الشيعية في البحرين بالسلطة البرلمانية في تشرين الثاني ٢٠٠٦، إشارات تململ متزايدة بين أوساط شيعة العربية السعودية، بالإضافة إلى أمر آخر أكثر تجلياً، وهو صعود حكومة شيعية موالية لإيران في العراق.

أما المسؤولون الإيرانيون، فواعون ومدركون تماماً لهذا التوجه، وهم متشجعون الى حد كبير به. وكما قال محمد ميرأحمدي، قائد الميليشيا المحلية الإيرانية "الباسيج"، لأتباعه: :"لقد أصبح النفوذ الروحي لإيراني أقوى. أما دينياً، فهو يكتسب أرضية بنسب غير مسبوقة، ليس فقط في إيران وإنما في عدد من بلدان المنطقة".

أما الحكومات الأخرى في المنطقة فهي، على كل حال، أقل تحمساً وإندفاعاً بكثير بما يخص هذه التطورات. ففي الكويت، أدت المخاوف من النفوذ الإيراني الى قيام حكومة رئيس الوزراء ناصر المحمد الأحمد الصباح بزيادة مراقبتها للأقلية الشيعية القوية، البالغ تعدادها مليون نسمة تقريباً في هذه الدولة الخليجية الصغيرة. أما البحرين، من جانبها، فقد إختارت طريقاً أكثر مباشرة وذلك بحظرها دخول جميع الإيرانيين الى البلد كجزء من جهودها المبذولة لضمان "النظام العام".

وفي هذه الأثناء أعطى آل سعود، في الرياض، التفويض للقيام بخطة تحديث عسكرية هائلة تصل قيمتها الى ٦٠ مليار دولار– وهي خطة يتوقع منها التركيز بشدة على الإجراءات الأمنية المحلية المصممة لقمع أي شغب طائفي محتمل، بالقوة. ومن المرجح أن تكون هذه الخطوات البداية فقط. فحكومات الشرق الأوسط، بأكثريتها الساحقة، فاشستية بطبيعتها وصفاتها، وترد على التحديات ضد سلطتها بطرق أتوقراطية يمكن التنبؤ بها. وبذلك، فإن من المرجح أن يتم مواجهة أي تهديد للـــ "الصحوة" السياسية الشيعية الناشئة بموجة من القمع العميق في منطقة ليس لديها إلا مقدار قليل وثمين من الحرية.

وكانت إدارة بوش قد أعلنت بفخر، بعد ١١ أيلول،عن إلتزامها بتوسيع حدود الحرية حول العالم. وسيكون من السخرية المؤلمة بالطبع، إذا ما إنتهى ذلك بترك الشرق الأوسط منطقة أكثر قمعاً وأقل حرية عما كانت عليه عندما إستلمت الإدارة منصبها، وكل ذلك لأنها فشلت بصياغة بصياغة إستراتيجية متجانسة لمواجهة إيران.

أخذ العبرة

أما الأيام الأخيرة من العام ٢٠٠٦ فقد عكست شعاع ضوء داخل هذه الصورة القاتمة المظلمة. ففي ٣٠ كانون الثاني قام مسؤولون في الحكومة العراقية الحديثة العهد، مُتحدّين منتقديهم الكثر، بشنق الدكتاتور الذي نشر الرعب في بلادهم على مدى ربع قرن. وقد أدين الإعدام، الذي شاهدته المنطقة بكاملها عن قصد، بشكل واسع بسبب تفصيلاته المثيرة للجدل، مع بعض التقدير (للقدرة على إنجاز هذا العمل). ومع ذلك، ومهما كانت عيوب هذا الإعدام، فقد نجح موت صدام أيضاً في إرسال رسالة قوية الى الجماهير العربية: بشكل مفاجئ تماماً، لم يعد قادة المنطقة القساة والفاشستيون "خارج الحدود".

أما قضية تغيير النظام السياسي للشرق الأوسط فتتطلب أن تصبح رسالة المحاسبة القوية هذه مضخمة وممتدة في السنوات المقبلة. كما يجب أن تكون مقترنة مع نوع من المبادرات– بدءاً من بناء القدرة وصولاً الى الإرتباط الثابت والإنتقائي مع المجتمع المحلي الثابت– الأمر المطلوب لضمان التوسع الثابت للحريات السياسية وإمتدادها في المنطقة، وما بعدها.

ولكي يحدث ذلك، سيكون هذا الأمر من مهمة الإدارة المقبلة المزودة بذلك النوع من المبادرات إستعداداً للتحدي.

Research Services Group
www.ipileb.com